الجزائر وتسوية أزمة الفرقاء في مالي – الدور والتحديات

Algeria and settlement of the crisis of the parties in Mali- Role and challenges

عادل محساس[1*]،
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (الجزائر)
Mahsas adel [1*],
Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mamari University, Tizi Ouzou (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2023/04/06 تاريخ القبول للنشر: 2023/06/06 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

نظرا للمعضلات الأمنية وعدم الاستقرار الذي تشهده البيئة الدولية، سنحاول من خلال هذا العمل التطرق إلى تفسير الدور الجزائري في معالجة وتسوية الأزمات في الدول المجاورة، ودولة مالي تحديدا، بعد ما شهدته من تأزم وهشاشة مجتمعية وتضارب للمصالح الداخلية والإقليمية والدولية. هذه البيئة المعقدة، فرضت على الجزائر أن تلعب دورها لمجابهة التحديات العديدة والمتزايدة، التي لها تأثير مباشر على استقرارها وأمنها القومي، لا سيما تلك القادمة من دولة مالي، بعد خروج الأوضاع فيها عن السيطرة سنة 2012، الشيء الذي فرض على الجزائر أن تساهم وتلعب دورا في تسوية الأزمة، لتتفادى آثارها السلبية على الأمن القومي الجزائري.

في هذا الاطار، سنبرز مساعي ومجهودات الجزائر واستغلالها لمكانتها ووزنها الإقليمي، خصوصا في منطقة الساحل، لإدارة وتسوية الأزمة في مالي، دون الخروج أو التخلي عن القواعد الأساسية لعقيدتها الأمنية وإرثها الدبلوماسي من جهة، وبإشراك كل المعنيين بالأزمة في مالي داخليا وإقليميا ودوليا، بدون إقصاء أي طرف ذو صلة، من شأنه المساهمة في ترسيخ الأمن وبناء السلام في مالي من جهة أخرى، وصولا إلى دراسة اتفاق السلم والمصالحة المبرم سنة 2015 بالجزائر بين الفرقاء الماليين، والذي تعمل الجزائر رفقة هيئات المجتمع الدولي على متابعته وتنفيذ بنوده إلى غاية اليوم، حسب ما تمليه الأعراف الدولية في هذا الخصوص.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الجزائرية، أزمة مالي، التوارق، التحديات، التسوية، إحتواء الأزمة، إتفاق الجزائر للسلم والمصالحة.

Abstract:

Due to security dilemmas and instability in the international environment, we will try through this work to touch upon the Algerian role in resolving and settling crises in neighboring countries and above all, the state of Mali after witnessing crisis and societal fragility and also conflict of internal, regional and international interests.

* المؤلف المراسل: mahsas468@gmail.com

This complex environment forced Algeria to play its role to meet the complex and growing challenges which has a direct impact on its stability and national security in particular, those coming from Mali after the situation got out of control in 2012, the thing that imposed on Algeria to play its role in settling the crisis to avoid its negative effects on Algerian national security.

In this regard, we will highlight the Algeria's endeavors and effort, as well as exploiting its status and regional weight especially in the coastal region and in the management and settlement of the crisis without leaving or abandoning the basic rules of its security doctrine and its diplomatic legacy on the one hand, and with the involvement of all those concerned with the crisis in Mali internally, regionally and internationally without excluding any related party that would contribute to consolidating security and building peace in Mali on the other hand, down to the study of peace and reconciliation agreement concluded in 2015 between the Malian parties which Algeria is working with the bodies of the international community to follow up and implement its clauses until today, as dictated by international usages in this regard.

Keywords: Algerian approach, Mali crisis, Touareg, challenges, settlement, containment of the crisis, Algeria agreement for peace and reconciliation.

* المؤلف المراسل: **mahsas468@gmail.com**

مقدّمة:

تعتبر عملية إدارة الأزمات حلقة مهمة في العلاقات الدولية وتقليدا حميدا في السياسة الخارجية الجزائرية، وتتجلى هذه الأهمية في خضم مسار التغيرات المتسارعة في العالم ككل وفي منطقة الساحل خصوصا، حيث تعرف تشنجا وضعفا مس كيانات دولها وأثر بشكل سلبي وفعلي على استقرارها، ومالي مثال لدولة عرفت أزمات متواصلة، حيث ظلت دائما محل شد وجذب بين أطراف داخلية بامتدادات وولاءات إقليمية ودولية متضاربة المصالح، تؤثر في مجملها سلبيا على مسار تكريس السلام والأمن فيها وفي المنطقة ككل، ما فرض على الجزائر مسايرة الأوضاع في جوارها الإقليمي، لما للأزمة المالية من تأثير وتبعات على أمنها واستقرارها على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية[1]، من خلال تكثيف الجهود الأمنية ضد التهديدات المشتركة وكذا العمل على تفعيل الأطر التعاونية وفق مبادئ أصيلة أساسها حسن الجوار والوساطة والحوار بلم شمل الفرقاء الماليين بغية الوصول لحل سلمي وشامل للأزمة في مالي[2]، فمن هذا المنطلق سنطرح الإشكالية الآتية:

كيف استطاعت الجزائر تفعيل الصيغ التعاونية في إطار الجهود الإقليمية تجاه الأزمة في مالي وفق منظورها في إدارة الأزمات؟

[1]-جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا المحددات والأبعاد، تاريخ النشر: 2016/07/01، تاريخ الاطلاع: 2021/03/12، رابط المقال: https://drive.goole.com/drive/my-drive

[2]- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص27.

المبحث الأول

المقاربة الجزائرية لإدارة أزمة مالي

تعبر المقاربة الجزائرية إزاء الأزمات الدولية عن تلك الأسس والمبادئ المنصوص عليها في الدستور، والتي تتماشى مع مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية، التي تحدد مواقف الدولة وسلوكها العام ومستوى تفاعلها وفق ما يحقق الأمن والاستقرار ويضمن مصالحها الحيوية وأمنها القومي.

المطلب الأول: الموقف الجزائري من إدارة الأزمة المالية

تتخذ الجزائر موقفا من إدارة الأزمة في شمال مالي مغايرا لطرح جزء كبير من الطبقة السياسية في باماكو، والرؤية التي دافعت عنها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بدعم من فرنسا، وباقي القوى الدولية.

الفرع الأول: السياق العام للأزمة في مالي: يعتبر شمال مالي طوال عقودٍ منطقة أزمات وصراع مسلح تخوضه حركات الطوارق ضد الحكومة المركزية، على خلفية مطالب مختلفة بلغت إلى حد محاولات الانفصال، خاصة بعد تطورات أزمة سنة **2012**، التي انخرطت فيها جماعات وتنظيمات مختلفة، في ظل تضارب المصالح الإقليمية والتدخلات الأجنبية، ومن بين الأسباب التي أدت إلى التمرد هي المعارضة المتزايدة لسياسة الرئيس "أمادو توماني"، وتدفق مسلحين من ليبيا إلى مالي، ففي جانفي **2012** وقع هجوم على حامية عسكرية في شمال مالي، الأمر الذي تسبب في خسائر كبيرة، وحدث الانقلاب العسكري ضد الرئيس بقيادة النقيب "أمادة حيا سانوغو" بتاريخ **22** مارس **2012** بذريعة سوء تسييره لقضية الطوارق في شمال البلاد، وانهيار الدولة وعجزها في تسيير أمورها بشكل منظم وحدوث اختلالات داخل المنظومة والإنفلات الأمني، إضافة إلى المتغير الاثني للطوارق والحساسية الموجودة بينهم وبين السلطة في باماكو، فضعف التمثيل والفراغ السياسي في مالي أتاح الفرصة للمتمردين للسيطرة على المنطقة الشمالية، إذ تحالفت مجموعات الحركات الجهادية الإسلامية وجماعة أنصار الدين وفرضوا سيطرتهم العسكرية على أجزاء كبيرة من شمال مالي، وبهذا أعلنوا تأسيس ما يعرف بدولة الأزواد المستقلة بتاريخ 06 أفريل 2012.[1]

الفرع الثاني: الجزائر وتغليب السبل الدبلوماسية: تسعى الجزائر في تعاملها مع إدارة الأزمة في مالي إلى اعتماد التفاوض والحوار بين السياسيين في باماكو والقوى التارقية في الشمال التي تمثلها حركة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد، مع إبقاء مكافحة الجماعات الإرهابية المتمثلة في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في إطار المجتمع الدولي، وإعطاء دول الميدان الأولوية

[1] - Interview réalisée par Germain B. Nama, « Mali. Rebelles Touaregs : "Pourquoi nous reprenons les armes…", Publié le 05/04/2012, du site:
http://www.courrierinternational.com/articl/coup-d-etat-militaire-un-grand-bond-en- arrière.

باعتبارها دول تماس مع مالي لما تشكله من تهديد لحدودها جراء الأزمة[1]، كما عملت الجزائر من الناحية الدبلوماسية على إبعاد الخيار العسكري الخارجي كأولوية، واعتماد التفاوض والحوار مع الجماعات التارقية ذات المطالب الاجتماعية والتنموية والسياسية والتي هي مطالب متجذرة منذ ما يزيد عن نصف قرن في مالي، فأي استخدام للخيار العسكري الخارجي سيجعل البيئة مواتية للجماعات الارهابية لتعبئة شباب الجزء الشمالي من البلاد وفق إيديولوجية وافدة على المنطقة، كما أن الخيار العسكري يؤدي إلى كوارث إنسانية تزيد من معاناة اللاجئين المنتشرين في دول الجوار وإحياء للنموذج الفرنسي القديم لإدارة الأزمات في إفريقيا[2].

الفرع الثالث: تبيان شروط نجاح تسوية الأزمة في مالي: يتمحور التصور الجزائري المقدم لهيئة الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية وفق ثلاث مبادئ أساسية:

1. أولها أن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم وعلى الدول الأخرى مساعدتهم ودعم تعزيز إمكانياتهم الوطنية،
2. أما الشرط الثاني فهو اتفاق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار واحد، يأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي وهي الجزائر النيجر وموريتانيا،
3. أما الشرط الثالث فيقتضي ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لتجنب أي تحالفات في شمال البلاد، التي من شأنها المساس بالوحدة الترابية لدولة مالي في ظل النشاط الكبير للجماعات الإرهابية العابرة للحدود، بعد تزايد حدتها بسبب الكميات الكبيرة والنوعية من الأسلحة المهربة من ليبيا، بالإضافة إلى بناء القدرات الدفاعية للجيش مالي وإعادة وحدته بعد الانقلاب العسكري وانخراطه في الآليات الأمنية القائمة كما هو الحال مع دول الميدان، من خلال تفعيل مشاركته في لجنة قيادة الأركان العملياتية المشاركة ومقرها تمنراست (جنوب الجزائر) ووحدة الادماج والربط التي تقدم تنسيق استخباراتي في إطار مكافحة الإرهاب[3].

---

[1]- فاطمة بقدي، المسألة الطوارقية: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي يومي 24-25 نوفمبر 2013 بجامعة 08 ماي 1945– قالمة– الجزائر، ص 2.

[2]- Damien Helly, Camilla Rocca, La crise au Mali et les relations Afrique-Europe international center for development Policy management, No. 52, juin 2013 .

[3]-خالد عبد العظيم، "الجوار المالي: التداعيات الإقليمية للانفصال في أزواد مالي، "مجلة السياسة الدولية"، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مصر، عدد 189، 2012، ص 112.

الفرع الرابع: الوساطة الجزائرية بين الصيغ التعاونية وتنامي التحديات الإقليمي: تتبنى الجزائر موقفا رافضا لأي حديث عن حكم ذاتي أو انفصال طوارق شمال مالي. ففي هذا الشأن تتدرج المساعي الجزائرية والتخوف من انفصال شمال مالي في إطار إدارتها للأزمة سياسيا وأمنيا لملف الإرهاب والتي تتسم بدرجة عالية من الدقة وتستلزم تحليلا متكامل الأبعاد، نظرا لخطورة الوضع وتداعياته الأمنية على الاستقرار الداخلي للدولة والمجتمع.

فهذا الموقف ليس مبني فقط على التخوف من العدوى التي تنتقل إلى توارق الجزائر. فوساطة الجزائر في حل الأزمة التارقية ليست وليدة الساعة أو الظروف الآنية، بل يرجع هذا إلى تجسيد المواقف الثابتة للجزائر[1] القائمة على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار وحفظ الوحدة الترابية للدول ورفض كل دعوات الانفصال وتعزيز سبل التعاون بينها وبين الدول المجاورة لها، التي تتشارك معها في نفس الحدود الجغرافية المتضمنة لقبائل التوارق، بغية إدماجها في بلدانها الأصلية والقضاء على عوامل التهميش والتفرقة ومساندة اللاجئين للعودة إلى بلدانهم الأصلية، تأكيدا منها على مسعاها في إعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

لتأتي مبادرة الجزائر من أجل التكفل بطوارق مالي عن طريق عقد مجموعة من اللقاءات بين الأطراف المتصارعة، الأمر الذي جعلها تفرض جملة من الشروط بالنظر إلى مبادئ سياستها الخارجية الثابتة وعقيدتها الأمنية في المنطقة، من أجل بعث وتفعيل مساعي الوساطة بين حركات التمرد والحكومة المالية والمتمثلة في أن لا ترتكز مطالب الطوارق على الانفصال والاستقلال. وأن يعبر عن قبول كل الأطراف لوساطتها للشروع في رعاية المفاوضات بين الجانبين[2] ووضع حد للغموض الذي يكتنف إدراكها لدرجة التعقيد ولحجم التهديدات التي تمس بالأمن الجماعي الإقليمي والتي تكون منها مخرجات تواجد جماعات مسلحة غير شرعية في شمال مالي.[3]

---

[1]- محمد الأمين بن عائشة، أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية، تاريخ النشر: 2013/12/04، تاريخ الاطلاع: 2021/05/05، رابط المقال: www.aldjazairnews.com

[1]- إتفاق السلام بين باماكو وجماعات مسلحة بواسطة جزائرية، تاريخ النشر: 2013/03/01، تاريخ الاطلاع: 29أفريل2021، رابط المقال: https://www.aljazeera.net/news/international/2015/3/1/

[3]- قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2014/12/11، تاريخ الاطلاع: 2021/12/20، رابط المقال: http://www.studies.aldjazeera.net/ar/report/2014544.httl

المطلب الثاني: الجهود الجزائرية ضمن التعاون الإقليمي

تؤكد الجزائر على حتمية التنسيق الإقليمي الذي يجنبها انزلاقات أمنية بتواجد كيان دولة متأزمة وغير مستقرة تزيد من أبعاد التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة، كانتشار تجارة السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات التي تتعامل معها الجزائر بحذر ودقة، لما لها من أثار واضحة على الأمن القومي الجزائري، نتيجة الروابط الاثنية والتاريخية بين المكوّن التارقي الموجود في مالي وباقي دول الساحل[1].

الفرع الأول: إيجاد حلول شاملة في إطار إقليمي موسع: تعتبر الجزائر أن إعلان قيام دولة جديدة في المنطقة يشكل تحديا أمنيا مشركا، نظرا للعديد من المعطيات التي تفرزها على أرض الواقع، من خلال فتح الباب للجماعات التارقية الأخرى في دول الجوار إلى التمرد على حكوماتها المركزية لخلق وضع مشابه لما يحدث في منطقة الأزواد بشمال مالي. إضافة إلى التخوف من تحول منطقة شمال مالي لملاذ للحركات الارهابية المتطرفة ذات النزعة الانفصالية عن طريق استغلال الهشاشة الأمنية للمنطقة. وبالتالي خطر زحفها لداخل الحدود الجزائرية وكذا التخوف من استغلال الأطراف الأجنبية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للظرف بغية التمركز في المنطقة مما يضعف مكانة الجزائر كفاعل محوري إقليمي في منطقة الساحل الإفريقي ومالي خصوصا[2].

في هذا الإطار قامت الجزائر بجهود جبارة للتحكم في الأوضاع ميدانيا لفرض الاستقرار وتهيئة الطريق لمرحلة تلعب فيها دور الوسيط في الحوار بين أطراف الأزمة في مالي دون إقصاء أي طرف. وعليه وقعّت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار لمكافحة الإرهاب والتعاون الأمني بينها[3]، حيث أبرمت الجزائر مع ليبيا في شهر مارس وأفريل من سنة 2012 اتفاقية ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة، نظرا لما واجهه البلدين من استمرار انتشار المهربين والإرهابيين عبر الحدود. كما تقرر في أوت 2013 تفعيل لجنة مشتركة تهتم بالجانب الأمني لتدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، حيث تم إرسال فرق من

[1]- عبد السلام دخيل، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل: أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا، مجلة البحث القانوني والسياسي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد01، 2016، ص15.

[2]-Driss Cherif, La politique étrangère algérienne à l'épreuve des révoltes arabes: entre considérations internes et impératifs stratégiques Communication présentée lors de la conférence internationale "LES CHANGEMENTS STRATEGIQUES EN MEDITERRANEE POST PRINTEMPS ARABE", organisé par le centre des Etudes de Recherche sur l'Afrique de la Méditerranée (Ecole de la Gouvernance et D'Economie, (EGE), Rabat le 10-mai2012, Maroc, p06.

[3] -Sam Makinda, The History and Root Causes of Terrorism in African , " in Wafula Okuma and Annel Botha(eds), Understanding Terrorism in Africa: in Search for Africa Voice, p.17 .

الشرطة الليبية إلى الجزائر لتلقي دورات تدريبية. كما وقعّت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني الجزائرية التونسية بتاريخ 2014/04/07 على جملة من الاتفاقيات تتعلق أساسا بمحاربة التهريب في الشريط الحدودي ومواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية والمالية في ظل تزايد خطر التنظيمات الإرهابية الجهادية والاستعانة بأعيان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة[1].

الفرع الثاني: موقف الجزائر من تدخل منظمة الإكواس: أبدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إدراكها التام للأوضاع الأمنية في شمال مالي، أين عقدت قمة استثنائية في أبيدجان يوم **27 مارس 2012** حول الأزمة في مالي بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المالي بأمادو توماني توري. وعبرت على أنه في حال عدم انصياع حركات التمرد فإن منظمة الاكواس ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة بما في ذلك استخدام القوة للحفاظ على وحدة مالي الترابية، بعد أن تبنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في البداية مسعى الوساطة والتسوية السلمية للأزمة. حيث اعتبرت أن التمرد انتهاكا خطيرا لمواثيقها وقوانينها التأسيسية لاسيما الإخلال باحترام وحدة الدولة الترابية.

وفي المقابل أكدت الجزائر على أن الخيار العسكري سيؤدي إلى كوارث إنسانية تزيد من معاناة اللاجئين المنتشرين في دول الجوار، وبالتالي يجب تقديم المساعدة ودعم دولة مالي على بناء القدرات الدفاعية للجيش المالي وإعادة وحدته بعد الانقلاب العسكري، وانخراطه من جديد ضمن الآليات الأمنية القائمة كما هو الحال مع دول الميدان من خلال تفعيل مشاركته في لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة ومقرها تمنراست جنوب الجزائر. وكذا وحدة الإدماج والربط التي تقدم تنسيق استخباراتي في إطار مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي.[2]

الفرع الثالث: الحد من أثار الأزمة وامتداداتها الإقليمية: يبرز ذلك من خلال المجهودات والمساعي التي بذلت من الخارجية الجزائرية ونظرائها الماليين خاصة سنة 2014. وتوّجت باتفاق يقضي باستحداث لجنة متابعة، تراقب مدى تطبيق القرارات في كل لقاء، من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي، أين تم الاتفاق على إعداد وتنفيذ قرارات حول الأمن المشترك، بتعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب. وكذا تنفيذ برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي، كما كان

[1]– نور الدين دخان والحمادي عيدون، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2016، ص 178.

[2]– عبد الحليم غازلي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 06، 2016، ص11.

للجزائر وفريق الوساطة الدولية دور في إقناع أطراف الأزمة في مالي بالتوقيع على اتفاقية سلام دائم وشامل وإنهاء الاقتتال في المناطق الفقيرة التي تقطنها غالبية الطوارق والعرب، التي كانت ملاذا للجماعات الارهابية بسبب الخلافات وضعف المركز. حيث ينص الاتفاق الذي وقع بالأحرف على الأولى على تنفيذ سلام شامل ودائم، يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية في شمال مالي، لكن على الرغم من نجاح الجزائر في إقامة اتفاقيات ثنائية وجماعية وتنسيقها إقليميا. إلا أن حدودها شهدت الكثير من الإشكالات ويتعلق الأمر بقضية استفحال التهديدات اللاتماثلية التي أثرت على الجزائر ومنافذها الجنوبية خاصة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وتنوع نواقلها[1].

الفرع الرابع: البعد التنموي في تسوية الأزمة في مالي: انطلاقا من فكرة توسع مفهوم أمن الدول من الطابع العسكري إلى جوانب أخرى متعددة، لا يمكن الحديث عن الأمن وتجاوز الأزمات دون تنمية فعلية. وهذا يعني بالضرورة حدوث دعم تطوير ومرافقة الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، حسب الظروف التي تمر بها كل دولة.

وعملا بهذه الفكرة، تركز الجزائر على تحقيق استتباب الأمن والاستقرار في مالي من خلال دفع عملية التنمية في ظل شروط تطور مقبولة، تراعي الهوية الثقافية والدينية والوطنية والتقاليد المحلية، فمن هذا المنطلق تجلى البعد التنموي في قمة الجزائر حول السلم والأمن في إفريقيا **2013**. والتي ركزت على دفع سبل التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي وتقوية البنى التحتية كأداة فعالة لإدارة وحل الأزمة في مالي، مع إدماج كل الشرائح المجتمعية في الحياة السياسية والاقتصادية واحترام التنوع الثقافي للمجموعات بدلا من التوجه العسكري الذي يزيد في تأزم الأوضاع[2]. إضافة إلى ما جاء به إتفاق السلام والمصالحة برعاية الجزائر سنة 2015، من بنود تتعلق بدفع المسار التنموي بشمال مالي، بما يتماشى مع احتياجات كل المكونات المجتمعية في مالي وما يضمن السلام والاستقرار في البلاد.

[1]– عبد الله مامادو باه، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، تاريخ النشر: 2012/08/29، تاريخ الاطلاع: 2021/04/02، رابط المقال: http//www.studies.aldjazeera.net

[2]- عبد الله راقدي، مسألة استقلال الطوارق وتداعياته على أمن الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945– قالمة–الجزائر.

المبحث الثاني

إحتواء التهديدات الأمنية وتفعيل الأطر الدبلوماسية أساس لتسوية الأزمة في مالي

تعمل الجزائر منذ بداية الأزمة في مالي على تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على أمنها، والسعي إلى إعادة الاستقرار إلى مالي، بتقديم جملة من المبادرات التي من شأنها أن تفضي إلى استتباب السلام والمصالحة بين أطراف الأزمة، إدراكا منها لدرجة تعقيد الأزمة وامتداداتها من جهة، إضافة إلى التهديد الذي يمس بالأمن الجماعي الإقليمي من جهة أخرى[1]

المطلب الأول: أطر التعاون الإقليمية ومأسسة العمل الأمني

على إثر تفاقم التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا بعد أزمة مالي، ظهرت إلى الوجود أطر عدة للتعاون الإقليمي بقيادة جزائرية، ساهمت في مأسسة التنسيق العملياتي الأمني عبر الحدود [2].

الفرع الأول: مبادرة دول الميدان: تعتبر مبادرة دول الميدان المؤسسة بناء على مقترح جزائري، أول إطار للتعاون الإقليمي العسكري وتجسيد التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني تضم كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. لكنها لا تضم تونس والمغرب لأنهما ليسا من دول الساحل، حيث تسعى هذه المبادرة إلى تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة في المنطقة، لا سيما الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها، أين تم تنصيب غرفة القيادة المصغّرة للعمليات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب وملاحقة القاعدة في منطقة الساحل تحت تسمية لجنة الأركان العملياتية المشتركة. لتتضمن قرار مشترك بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك مقرها تمنراست[3]، تضمنت هذه الأخيرة سلسلة ترتيبات فنية وعسكرية مشتركة وكذا التعاون في ضبط الحركة على الحدود وإقامة مناطق مراقبة تنقل الأشخاص والبضائع[4] إلى ما وراء حدود دول مجموعة الساحل.

---

[1]– قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق.

[2]– نور الدين دخان والحامدي عيدون، مرجع سابق، ص 179.

[3]– حكيمة ذهبي، الجزائر تدعو إلى توظيف القدرات الخاصة لدول الميدان لتأمين المنطقة، تاريخ النشر: 2014/12/01، تاريخ الاطلاع: 2021/04/12، رابط المقال: http://elemihwar.com/ar/index.php/3610

[4]– دول الميدان عازمة على مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان في منطقة الساحل، تاريخ النشر: 2013/06/29، تاريخ الاطلاع: 2021/03/11، رابط المقال: http://elmakam.com/?p=6350

الفرع الثاني: خلية وحدة الربط والإدماج الاستخباراتية: تتولى مهمة إعداد استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان، من خلال تحرير دور المخابرات في الميادين الأمنية والاقتصادية والمعلوماتية للدول المعنية، حيث تقوم هذه الخلية بمهام رصد نشاط جماعات تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عن طريق التنصت وبتجنيد أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها واختراق الجماعات الإرهابية. وكذا استحداث دوريات مختلطة على طول الحدود وتعزيز التبادل الاستعلاماتي، حيث تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد المواقع المفترضة للتنظيمات الإرهابية. إضافة إلى التنسيق بين ولاة محافظي المناطق الحدودية والعمل على ترقية السلم والاستقرار والأمن والتضامن لفائدة دول المنطقة عموما[1].

الفرع الثالث: مبادرة مجموعة الخمسة الساحلية: ضمت هذه المبادرة كل من موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو والتشاد. وتتميز هذه المجموعة الجديدة باشتراكها في خصائص كثيرة كضعف دولها، لكنها تنفرد عن غيرها من المبادرات من حيث ارتباطها وتعاونها مع قوى خارجية لا سيما فرنسا، إذ تعد دول هذه المجموعة شريكا قويا لها في عملياتها العسكرية في منطقة الساحل، حيث بلغت درجة التناغم السياسي بينها وبين فرنسا إلى درجة أن دعت المجموعة إلى تسويق فكرة التدخل العسكري، وقد أثار هذا الموقف حفيظة الجزائر التي ترتكز مساعيها لإيجاد تسوية سلمية في ليبيا ومالي، رافضة بذلك لأي تدخل أجنبي[2].

المطلب الثاني: مراحل ومخرجات عملية الوساطة والحوار الجزائرية في مالي

كان من الضروري على الجزائر دعم مالي لإعادة بسط سيادة الدولة ووحدتها الترابية، والعمل على مرافقة الفرقاء الماليين لتسيير وتجاوز مرحلة الأزمة، مع التأكيد على ضرورة بناء دولة مؤسسات وفق أطر الحوار والعمل المشترك.

الفرع الأول: مسار مساعي الوساطة الجزائرية بين الفرقاء الماليين: تم هذا المسار على مراحل هي:

1- المرحلة التمهيدية: في جانفي 2014، طلب رئيس دولة مالي **بوبكر كايتا** مساعدة الجزائر من أجل تسوية الأزمة المالية وإنشاء لجنة استراتيجية حول شمال مالي. لتباشر الجزائر المفاوضات التمهيدية لتقريب وجهات نظر حركات شمال مالي من أجل توفير شروط نجاح الحوار المالي الشامل نظرا لوجود عدة خلافات

[1]- عبد السلام دخيل، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا، مرجع سابق، ص15.

[2]- بوعلام غمراسة والمنجي السعيداني، الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12465 ، تاريخ النشر: 2013/01/3، تاريخ الاطلاع: 2021/01/04، رابط المقال: https://.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12465

بين مختلف الفصائل وتناقض أهداف كل فئة، حيث كان من الضروري القيام بلم الشمل حول تصور واحد تحسبا لبدء المفاوضات الفعلية مع الحكومة المركزية في باماكو. وبناء على ذلك تواجدت أربعة فصائل في الجزائر يوم 16 جانفي 2014، هي حركة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد، وكذا الحركة العربية الأزوادية حيث تم تحضير وثيقة لمبادئ عامة كاحترام سيادة مالي وعدم إمكانية طرح فكرة الانفصال غير أن الحركة الوطنية الأزوادية لم توقع على الوثيقة. وفي 5 جوان 2014: استقبلت الجزائر حركات شمال مالي من أجل مشاورات موّسعة في إطار جهود المجتمع الدولي والبلدان المجاورة بهدف البحث عن حل نهائي للأزمة في مالي.

2- **التوقيع على إعلان الجزائر:** وقعت كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لتوحيد أزواد والحركة العربية لأزواد على إعلان الجزائر في 9جوان 2014، حيث جددت من خلاله على الإرادة من أجل العمل على توطيد التهدئة ومباشرة الحوار المالي الشامل. كما أكدت الحكومة المالية في 12 جوان 2014 أنها سجلت التوقيع بالجزائر العاصمة على الإعلان المشترك من قبل الحركات المسلّحة الثلاث لشمال مالي تتويجا لجهود الجزائر الرامية لتسهيل وتوفير الوسائل اللّازمة من أجل بناء أسس سلام دائم وفي إطار إشراك كل الأطراف المباشرة وغير المباشرة في الأزمة[1].

لتتواصل مساعي الجزائر في نفس السياق، حيث قام خبراء وممثلون عن مختلف المنظمات الإقليمية والدولية–الاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان المجاورة لمالي ممثلة في بوركينافاسو موريتانيا النيجر والتشاد مجتمعين بالجزائر في إطار الوساطة الدولية الموّسعة التي تقودها الجزائر بهدف التنسيق لإكمال مسار المفاوضات. لتوقع فيما بعد الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد على أرضية(أرضية الجزائر) جددت فيها على احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية لمالي في 01 جوان 2014، الأمر الذي جعل مجلس الأمن يشيد بجهود الجزائر الهادفة إلى استتباب الأمن في شمال مالي و من خلال اللائحة التي أصدرها رقم 2164 في 27 جوان 2014. وقذ تم ذلك على مراحل هي:

[1]-جون فيلب ريمي، اتفاق السلام الموقع في الجزائر: الفرصة الأخيرة لمالي، تاريخ النشر: 2015/03/12، تاريخ الاطلاع: 2021/05/09، رابط المقال: https://www.noonpost.com/content/5663

أ- **المرحلة الأولى:** تم عقد إجتماع رفيع المستوى بتاريخ 16جويلية 2014 لدعم الأمن والحوار في مالي وذلك بمشاركة الجزائر ومالي والنيجر وبوركينافاسو والتشاد وموريتانيا والاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان المجاورة لمالي (موريتانيا وتشاد وبوركينافاسو والنيجر) التي دعت لاغتنام فرصة إطلاق المرحلة الأولية للحوار الشامل من أجل تسوية سلمية للأزمة في هذا البلد، بعد أن صار الحوار شاملا متعدد الأطراف.أين انضمت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كشركاء دوليين رفقة المنظمات الدولية ودول الجوار.

فكانت الجزائر تنسق مع الحكومة في مالي من خلال آلية سميت باللجنة الثنائية الاستراتيجية حول شمال مالي، كما أن الواقع الميداني كان مليئا بالصراعات مما تطلب الكثير من الجهود بالنسبة للجزائر، ليتم توقيع المشاركين في الحوار فيما بعد على خارطة الطريق من أجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة وقف إطلاق النار.

ب-**لمرحلة الثانية:** تعتبر المرحلة الثانية من الحوار المالي الشامل بالجزائر العاصمة للتوصل إلى حل شامل في سبتمبر2014، باستدعاء منظمة الأمم المتحدة بنيويورك على هامش نقاش عام للجمعية العامة الاجتماع رفيع المستوى حول المسار السياسي في مالي والذي حضره الرئيس المالي والمسؤولون الساميون في فريق الوساطة التي تقودها الجزائر ومجلس الأمن.

ت-**المرحلة الثالثة:** استهلت باجتماع تحضيري للجولة الثالثة من الحوار الشامل المالي يفتتح بالجزائر العاصمة بتاريخ 18 أكتوبر2014، بحضور كافة الأطراف المالية لتليها الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل تبدأ بالجزائر، بحضور ممثلين عن الحكومة المالية والجماعات المسلحة في شمال مالي وكذا الأطراف المعنية (جميع المشاركين في الوساطة الدولية بقيادة الجزائر). ليتواصل الحوار المالي بالجزائر العاصمة في 21 أكتوبر 2014 مع بدء أشغال الجولة الثالثة (الجزائر3) من المفاوضات بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر التي تشرف على الوساطة.

ث- **المرحلة الرابعة:** خلال الجولة الرابعة من المفاوضات، بين حكومة مالي وممثلي مختلف الجماعات لمنطقة شمال مالي، تواصل الحوار الشامل في جلسة مغلقة بين حكومة مالي وممثلي الجماعات السياسة والعسكرية التي انضمت الى مسار المفاوضات بقيادة الجزائر في 20 و 22 نوفمبر 2014، واجتماع تشاوري يضم ممثلي فريق الوساطة وحركات شمال مالي وحكومة مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي انعقد بالجزائر العاصمة. لتشرف الجزائر بعدها

وتترأس اجتماع تقييمي لفريق وساطة الحوار المالي واجتماع بين حكومة مالي وفريق الوساطة الدولية للحوار الشامل بالجزائر العاصمة حول مساعي اتفاق السلم والمصالحة في 07 و 11 فيفري 2015[1].

ج-**المرحلة الخامسة:** بدأت بالجزائر العاصمة بين حكومة مالي وممثلي الجماعات السياسية – العسكرية لشمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات. ففي 19 فيفري 2015 تم التوقيع بالجزائر العاصمة على إعلان أطراف مسار السلم للجزائر من قبل الأطراف المالية تحت إشراف وساطة دولية تقودها الجزائر وفي 01 مارس 2015 تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة من قبل ممثل الحكومة المالية والحركات السياسية– العسكرية لشمال مالي الملتزمة بأرضية الجزائر وهي الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات وكذا الجبهات القومية للمقاومة.

بعد التوقيع بالأحرف الأولى على وثيقة السلم والمصالحة في مالي التي تجسد الالتزام الثابت بوضع حد للأزمة في مالي من خلال الحوار وتكريس المصالحة الوطنية في ظل احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية والطابع العلماني والجمهوري لدولة مالي

كما أن وثيقة الاتفاق تكرس حكامة سياسية جديدة تقوم على الإدارة التي تسمح للمواطنين بمشاركة أفضل في تسيير شؤونهم على الصعيد المحلي مع الاستفادة من تمثيل على الصعيد الوطني فالاتفاق هو بوصلة موثوقة ناجعة لتوجيه الماليين نحو السلام وهي أداة كفيلة لتحقيق مبادئ السلم والاستقرار والازدهار في مالي[2].

وفي 15 ماي 2015 تنسيقية حركة الأزواد توقع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة بالجزائر. بعد التوقيع بالأحرف الأولى جاء التوقيع على الاتفاق النهائي للسلم والمصالحة في مالي في شهر جوان 2015، حيث كان مكان توقيع الاتفاق محل نزاع بين الفصائل المالية لكن تقرر وباقتراح من الجزائر مع مختلف الأطراف على أن يكون التوقيع النهائي مالي بين كل من الحركة العربية للأزواد المنشقة عن التنسيقية من أجل شعب أزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة وكذا حكومة مالي يوم 2015/05/15. ثم وقعت تنسيقية الحركات الأزوادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس

[1]-Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, « peace in Mali ? An analysis of the 2015 Algiers agreement and its implementation », Ministry of Defense, project, A16104 (Swedish: Novembre, 2016), p. 29.

[2]- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة في مالي: مرحلة هامة نحو تسوية نهائية للأزمة، وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر: 2015/05/17، تاريخ الاطلاع: 2021/04/30، رابط المقال: http://www.aps.dz/ar/algerie /1322

الأعلى لتوحيد أزواد، الحركة العربية للأزواد) على الاتفاق يوم 2015/06/20، ليصبح الاتفاق ساري المفعول منذ هذا التاريخ.

الفرع الثاني: المواقف الدولية من مخرجات مساعي الجزائر بعد التوقيع على الاتفاق: بمناسبة التوقيع على الاتفاق حيا رئيس دولة مالي إبراهيم بوبكر كايتا الجزائر، لدعمها الكبير وسعيها الدؤوب لإيجاد حلول سلمية ودائمة للأزمة في مالي كما أضاف قائلا: "إخواننا الجزائريون قادوا بشكل جيد الوساطة الدولية والبحث عن حلول سلمية ودائمة للأزمة في مالي". أما الاتحاد الافريقي في دورته العادية الرابعة والعشرون، بأديس أبابا بأثيوبيا في 30-31 يناير 2015 عن امتنانه ومساندته للدور الجزائري في حل الأزمة في مالي، وهذا ما نص عليه نص القرار: ***الاتحاد الافريقي يدعم بشكل كامل الوساطة الجزائرية كقائد بمشاركة بلدان المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي***"[1].

إن هذه التوصيات تشير إلى دور التعاون الإقليمي في سبيل مواجهة هذه التحديات، الأمر الذي يحيلنا إلى فكرة الاعتماد الأمني المتبادل، لكن أكثر من ذلك هو حث الجزائر على التحرك لاحتواء الوضع وما هذا إلا اعتراف ضمني لها بالقيادة، خاصة وأنها تملك مفاتيح حل أزمة مالي من جهة واحتواء باقي الأزمات الممكنة في منطقة الساحل بأكمله من جهة أخرى. فالجزائر تعمل على إدارة الأزمات التي تعتري دول المنطقة باعتماد الحل السياسي والمقاربة السلمية لحل المشاكل الإقليمية رغم تسارع الأحداث والتحولات الجيو– أمنية التي يعرفها الفضاء الأمني الإقليمي.

الفرع الثالث: مساعي الجزائر لتجسيد السلام في مالي في ظل التطورات الداخلية الإقليمية والدولية المتلاحقة: لايزال الواقع الأمني والسياسي في مالي يطرح باستمرار العديد من التساؤلات بخصوص تكريس السلام في هذه الدولة، في ظل التداعيات التي تفرضها التطورات المتلاحقة التي تتعرض لها على الأمن والاستقرار في الدول المجاورة لها. وكذلك المسارات المستقبلية المحتملة لتجسيد عملية السلام البلاد، خاصة عقب خروج القوات الفرنسية من مالي سنة 2020، حيث أعلنت انسحابها من مالي بعد 9 سنوات من العمليات العسكرية التي كانت بذريعة مكافحة الإرهاب. كما أن الانقلابات المتتالية عقدت الوضع أكثر، ففي 19 أوت 2020، تدخل الجيش المالي بعد احتجاجات شعبية دعت إلى استقالة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، وقاد أعضاء تجمع القوى الوطنية، وهو تحالف من المجتمع المدني والزعماء الدينيين والمعارضين ويمثل حركة المعارضة

[1]- الجزائر ومالي، علاقات تزداد كثافة وإرادة في المضي قدما، وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر: 2017/07/12، تاريخ الاطلاع: 2021/04/03، رابط المقال: http://www.aps.dz/algerie/13975

الرئيسية في مالي الاحتجاجات. ثم أطيح بالرئيس المالي من طرف عدد من القادة العسكريين، لتفرض المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عقوبات ضد الانقلابين لكن سرعان ما رفعتها بعد تنصيب حكومة انتقالية.

لكن التوتر المتصاعد بين الحكومة الانتقالية المدنية والجيش، أدى بنائب الرئيس أسيمي غويتا إلى القيام بانقلاب آخر ضد الرئيس الانتقالي باه نداو في جوان 2021 ونصب نفسه رئيساً موقتاً للبلاد، في ظل إدانة دولية واسعة. وبالتالي فمألات الأوضاع في مالي تعقدت أكثر، نظرا لتشابك الأحداث وتتابعها وكثرة اللاعبين الإقليميين والدوليين، وما يزيد الوضع تعقيدا توفر الظروف لبروز حركات مسلحة ومحيط ملائم وبيئة إقليمية مشجعة[1]، لكن ورغم فوضوية المشهد فالتفاؤل بترميم الوضع وإعادة الأمور إلى مسارها الخطي الطبيعي موجود، في ظل المجهودات الجزائرية وتفعيل سبل الوساطة بين الأطراف المعنية، فالعودة إلى اتفاق السلم والمصالحة الموقع بالجزائر سنة 2015، والالتزام به، يبقى أساسا ضامنا وجامعا في سبيل استكمال عملية السلام، رغم تعدد الولاءات وتضارب المصالح الإقليمية والدولية.

[1]– جمال واكيم، الأزمة في مالي ... جزء من الصراع الغربي الروسي على النفوذ في إفريقيا، تاريخ النشر: 2022/09/13، تاريخ الاطلاع: 2023/04/29، رابط المقال: https://acpss.ahram.org.eg/News/17173.aspx

خاتمـــة:

يمكن القول أن موقف الجزائر اتسم بالاستمرار والثبات والفعالية إزاء إدارة الأزمة في مالي، من خلال مساعيها الدبلوماسية التي تكرست عبر التمسك بمبادئها عن طريق عدم المساس بالوحدة الترابية لدولة مالي المجاورة، رغم التحديات الجيوسياسية التي كانت ولاتزال قائمة، والتي زادت من تعقيد الوضع الأمني في مالي. وأهمها توظيف العامل الأنثروبولوجي من طرف ولصالح قوى خارجية تقوم بافتعال الأزمات وتعمل على إبقاء الوضع القائم لخدمة مصالحهاَ، والسيطرة على مقدرات المنطقة، إضافة إلى امتداد نشاط الجماعات الإرهابية التي زادت من تعميق الأزمة في مالي وتعقيدها، مما حال دون تحقيق اندماج وطني حقيقي وبناء دولة وطنية.

في ظل كل هذه الظروف، واصلت الجزائر الدفاع عن الحل السلمي للأزمة في مالي أين عمدت إلى تفعيل الصيغ التعاونية وتكثيف تنسيق الجهود مع دول الجوار، ما جعلها دولة مصدرة للاستقرار في جوارها الإقليمي، الأمر الذي أكسب سياستها الخارجية سمعة محترمة في جميع المناسبات وزاد من فعاليتها تجاه والأزمات الإقليمية.

من جهة أخرى، فجهود الدبلوماسية الجزائرية بعد الإشراف على عدة اتفاقيات تسوية ومصالحة في مالي بدءا باتفاقية تمنراست 1991 والميثاق الوطني 1992 إتفاقية تمبكتو 1996 إتفاقية الجزائر 2006، إتفاقية واغادوغو 2013، وصولا إلى اتفاق السلام والمصالحة 2015 المبرم في الجزائر، لا تعني إهمالها للمتغير الأمني. فرهان الجزائر هو ضمان متابعة ومرافقة أطراف الاتفاق في تجسيد بنوده فعليا من جهة، وتعزيز وتفعيل الاتصال الإقليمي أكثر في إطار عمل جماعي ومنظم من جهة أخرى، باعتماد مبادرات جديدة وإبرام اتفاقيات أمنية يتم تفعيلها ميدانيا تساهم مباشرة في بعث الاستقرار باعتبار أن المساس بأمن واستقرار دول الجوار ودولة مالي خصوصا، هو مساس مباشر بأمن دول التماس المجاورة لها وعلى رأسها الجزائر، نظرا للامتداد الجغرافي والإقليمي بكل تشعباته.

وعليه، يجب على الجزائر متابعة ودراسة المتغيرات المتسارعة بجوارها ومسايرتها بما يتماشى مع ضمان مصالح الدولة خاصة الأمنية منها. فالمنطقة تعرف مرحلة جديدة، بعد اختراقها من قوى وكيانات دخيلة تبطن وتظهر العداء للجزائر، وهو ما يستدعي مراجعة الأولويات في السياسة الخارجية الجزائرية، لمجابهة التحديات الراهنة، ولأداء دور مستقبلي أكثر فعالية ونجاعة في مالي، وضمان موقع مريح في الخارطة الإقليمية والدولية.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية

أ- مذكرة ماجستير:

- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2011.

ب- المقالات العلمية:

1- عبد العظيم خالد، الجوار المالي: التداعيات الإقليمية للانفصال في أزواد في مالي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مصر، العدد 189، 2012.
2- دخيل عبد السلام، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا، مجلة البحث القانوني والسياسي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 01، 2016.
3- دخان نور الدين وعيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2016.
4- غازلي عبد الحليم، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 06، 2016.

ج- المداخلات:

1- بقدي فاطمة، المسألة الطوارقية: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945- قالمة-الجزائر.
2- راقدي عبد الله، مسألة استقلال الطوارق وتداعياته على أمن الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945- قالمة- الجزائر.

د- مواقع الأنترنت:

1- غمراسة بوعلام والسعيداني المنجي، الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة، جريدة الشرق الأوسط، العدد12465، تاريخ النشر: 2013/01/03، تاريخ الاطلاع: 2021/01/04، رابط المقال: https:// aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12465
2- اتفاق سلام بين باماكو وجماعات مسلحة بواسطة جزائرية، تاريخ النشر: 2013/03/01، تاريخ الاطلاع: 29 أفريل2021، رابط المقال: http://www.aljazeera.net/news/international

3- أ.أسماء، دول الميدان عازمة على مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان في منطقة الساحل، تاريخ النشر: 2014/05/10، تاريخ الاطلاع: 11 /2021/03، رابط المقال: https://www.ennaharonline.com

4- بن عائشة محمد الأمين، أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية، مقال نشر على جريدة الجزائر نيوز، تاريخ النشر: 2013/12/04، تاريخ الاطلاع: 2021/05/05، رابط المقال: www.aldjazairnews.com

5- ذهبي حكيمة، الجزائر تدعو إلى توظيف القدرات الخاصة لدول الميدان لتأمين المنطقة، تاريخ النشر: 2014/12/01، تاريخ الاطلاع: 2021/04/12، رابط المقال: http://elemihwar.com/ar/index.php/3610

6- ريمي جون فيلب، اتفاق السلام الموقع في الجزائر: الفرصة الأخيرة لمالي، تاريخ النشر: 2015/03/12، تاريخ الاطلاع: 2021/05/09، رابط المقال: https://www.noonpost.com/content/5663

7- أ.أسماء، دول الميدان عازمة على مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان في منطقة الساحل، تاريخ النشر: 2013/06/29، تاريخ الاطلاع: 2021/03/11، رابط المقال: http://elmakam.com/?p=6350

8- الغرام جهاد، الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا المحددات والأبعاد، تاريخ النشر: 2016/07/01، تاريخ الاطلاع: 2021/03/12، رابط المقال: https://drive.google.com/drive/my-drive

9- مامادو باه عبد الله، آفاق الوضع الأمني والسياسي شمال مالي، تاريخ النشر: 2012/08/29، تاريخ الاطلاع: 2021/04/02، رابط المقال: http//www.studies.aldjazeera.net

10- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في مالي: مرحلة هامة نحو تسوية نهائية للأزمة، تاريخ النشر: 2015/05/17، تاريخ الاطلاع: 2021/04/30، رابط المقال: http://www.aps.dz/ar/algerie

11- الجزائر ومالي، علاقات تزداد كثافة وإرادة في المضي قدما، تاريخ النشر: 2017/07/12، تاريخ الاطلاع: 2021/06/12، رابط المقال: http://www.aps.dz/algerie /13975

12- بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، تاريخ النشر: 2014/12/11، تاريخ الاطلاع: 2021/12/20، رابط المقال: http://www.studies.aldjazeera.net/ar/report/2014544.httl

13- واكيم جمال، الأزمة في مالي ... جزء من الصراع الغربي الروسي على النفوذ في إفريقيا، تاريخ النشر: 2022/09/13، تاريخ الإطلاع: 2023/04/29، رابط المقال: https://acpss.ahram.org.eg/News/17173.aspx

المراجع باللغة الأجنبية

1- DRISS Cherif, La politique étrangère algérienne à l'épreuve des révoltes arabes: entre considérations internes et impératifs stratégiques Communication présentée lors de la conférence internationale "Les changements stratégiques en Méditerranée post printemps arabe", organisé par le centre des Etudes de Recherche sur l'Afrique de la Méditerranée (Ecole de la Gouvernance et D'Economie, EGE), Rabat le 10-mai2012.
2- HELLY Damien, ROCCA Camilla, La crise au Mali et les relations Afrique-Europe international, center for development Policy management No. 52 – juin 2013.
3- HULL Wiklund Cecilia, Nilsson Claes, « peace in Mali ? An analysis of the 2015 Algiers agreement and its implementation », Ministry of Defense, project A16104 ,Swedish: Novembre, 2016.
4- SAM Makinda, The History and Root Causes of Terrorism in African, " in Wafula Okuma and Annel Botha, Understanding Terrorism in Africa: in Search for Africa Voice, 2006.
5-Interview réalisée par Germain B. Nama, « Mali. Rebelles Touaregs: "Pourquoi nous reprenons les armes…", Publié le 05/04/2012, vu le 15/11/2021 du site: http://www.courrierinternational.com/articl/coup-d-etat-militaire-un-grand-bond-en-arrière.